انما هو في صحة الركعة وعدم جامع الاتفاق على صحة الصلاة فلو فصلت لبطلت
هذا تقدير المحل على ما افاده شارح العلامة خليل وان كان بعيدا من لفظ المدونة
وتكلم عليه فيه ايضا ابي في التكبير وقوله مقارنة النية اي مقارنة النية
او مقارنة النية اياه اي بنية الصلاة المعينة اذا كانت الصلاة مريضة ان قلت
مقيدة بسببها كالكسوف والخسوف والاستسقاء وقتها كالوتر والعيدين
ثم ان تتبع الصلاة من حيث الجملة ثم اراد بها هذه لم تجز وما الفعل المطلق فلا يشترط
فيه التعيين ويكفي نية الصلاة المطلقة فاذا صلى مثلا بين الظهر والعصر وجد
حل النافلة او بعد دخول المسجد اضمر ذلك اي نافلة الظهر والعصر والضحى و
تحية المسجد ولم يتبين شيء في ذلك وقولنا المعينة اشارة الى انه لو نوى مطلق الفرض لم
يجزه وان تحقق الخطأ والعقد فالعبرة بالعقد اي النية اي عند الغلط والبيان
لان تعمد ذلك فتبطل للتلاعب فان تأخرت عنه اي النية وقوله عنها اي عن التكبيرة
فلا تجزيء اي التكبيرة وتكون الصلاة باطلة وان تعمد من سبر فتوى المختبرة
اي بالاجزاء وعدمه وفاد عبارتنا ان الراجح منهما الاجزاء حيث قال ظاهر المذهب
الاجزاء اذ لم ينقل عنهم اشتراط المقارنة المودية الى الوسوسة المذمومة شرعا
او طبعا فدل ذلك على انهم تسامحوا في التقديم اليسير وبقي اشتراط المقارنة
على القول انه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لانه يشترط ان تكون النية
مصاحبة للتكبير كما يفيده ايضا صاحب التوضيح حيث قال والذي يظهر لي
ان ترك الاخرين يشترط المقارنة تمشيا منه لما يجوز الفصل بين النية والتكبير
لانه يشترط ان تكون مصاحبة للتكبير لها المراد منه ولذا احرمه الخ اي
شرعنا في الاحرام لان المراد من غة من الاحرام فانك ترفع يديك اي ندبا
وظهور هما الخ هذه الصفة المراهب الخ فانه للخايف من التلبس ينتقض عنه
على المذهب وقابله صفة ان صفة الراغب والمنابذ فادت الاولى بقوله
الراغب بطون يديه للسماء المراد منه وفاد غيره الثاني بقوله هو ان يجاذي
بكفيه منكبيه فايمتين وراس اصابعهما محاذيا الشحمة صورة المنابذ
للشيء منكبك الخ تثنية منكب بوزن مجلس قاله في المصباح
اي يجعل

اي يجمع عظم هذين الامرين العضد وينتهي الى المرفق والكتف وينتهي الى الرقبة وكيفية انتفاوه
الى الرفع وهذا مقابل قوله في المتن والمنه اشار بقوله الخ اي هذا مراد المصنف بهذا القول وان
كان كلام المصنف ادا يحتمله ودون المنكبين اذ ليس ثم بيافعة فالصحيح وظهر من ذلك
ان او في كلام المصنف ليست للتنويع الخلافي وانظر هذا اي قوله الى حذو
المنكبين الى زايدة اي منتهى الرفع حذو والمنكبين هو سنة ضعيف وعده صاحب المختصر
الجايز وهو المعتمد على المتن ومقابله يرفعهما عند الرفع من الركوع وبعد الركوع
وعند القيام من التشهدين وروى ذلك محمد ابن القاسم قال المجيشي وروى ايضا محمد ابن خويز منداد
قال به قال بيافي في خفض ورفع ثم بين الخرشي للعطف للتراخي واستحب بعضهم
الجهد افتتاح المتن وفي قول شارحنا المتن اشارة الى ان هذا القول لمالك الا انه
ليس منه ولم يعده وبحمدك الواو للحال والباء سببية والمراد بالحمد التوفيق والالهام
عائد على التسبيح والمعنى انزهك يا الله والحال ان تنزيهي لك بتوفيقك وقيل
الباء بمعنى اللام واللام للتعدية والكلام سبحانك اللهم ولحمدك وتبارك اسمك اي
تعاظم مسماك ذا المراد بالاسم المسمى ويجوز ان يبقى على حقيقته وتعالى جدك
الجد العظمة فجد بمعنى عظمته والمعنى تعالت عن كل ما لا يليق بعظمتك فوضع في الخبر
الجد موضع الخبر وكذلك في المواق لا تصح بعد وفعا قول مالك في المدونة والصحيح منهما وجودها
في كل ركعة قاله ابن الحاجب قال ابن شاس وهي الرواية المشهورة وعلى ذلك تدل
ظواهر الاخبار والقول بوجوبها في الاكثر والمنوعها في الاقل ضعيف قال المازري
واختلف في الاقل على المذهب ما هو فقيل هو الاقل على الاطلاق وقيل هو الاقل
بالاضافة وعلى الاقل مطلقا المنوع في ركعة واحدة واذا كانت الصلاة صبحا
او جمعة او ظهر المسافر وعلى الاقل بالاضافة ان تكون الركعة من صلاة رباعية
او ثلاثية لان ثنائية والله اعلم قاله في التوضيح فيما اسوفيه اي فيما يطلب الاكثار
فيه وقد راته جهرا واما كون القراءة فيهما جهرا اي بحيث يسمع نفسه وعلى يليه
سنة الخ اظهر ان الجهر جميعه سنة واحدة وعليه الحواق كلام خليل الا انه في
كل ركعة سنة الا انه في كل ركعة استشكل ما ذكره المواق بانه يسجد
لترك الجهر في الفاتحة في ركعة واحدة ولا يسجد لبعض سنة واجب